أثر الفساد المالي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب المؤشرات الدولية خلال الفترة (2010-2020)

Impact of financial corruption on foreign direct investment in Algeria by international indicators for the period 2010-2020

يمينة التجاني[1,*]، محمد لحسن علاوي[2]

[1] مخبر التطبيقات الكمية في العلوم الإقتصادية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)، (tidjani.yamina@univ-ouargla.dz)

[2] مخبر متطلبات تنمية وتأهيل الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، (elhassen.allaoui@gmail.com)

تاريخ الاستلام: 2023/05/18؛ **تاريخ المراجعة**: 2023/05/18؛ **تاريخ القبول**: 2023/06/14

ملخص: هدفت هذه الدراسة الى البحث في أثر الفساد المالي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وذلك بتقييم المناخ الاستثماري باتباع المنهج الوصفي التحليلي لوضع الجزائر ضمن المؤشرات الدولية خلال الفترة (2010-2022)، وتوصلت الدراسة الى ان تفشي الفساد في الجزائر جعلها تصنف في المراتب الأخيرة حسب مؤشر مدركات الفساد، وضمن منطقة الحرية المعدومة لمؤشر الحرية الاقتصادية، وجعل منها بيئة غير ملائمة للاستثمار حسب مؤشر سهولة أداء الأعمال، ما أثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية: فساد مالي، استثمار أجنبي مباشر، مؤشرات دولية، جزائر.

تصنيف JEL: F21؛ D73

Abstract: This study aimed to investigate the impact of financial corruption on foreign direct investment in Algeria by assessing the investment climate through the analytical descriptive approach to Algeria's position in international indicators during the period (2010-2022). The study found that the prevalence of corruption in Algeria ranks it in recent ranks according to the Perceptions of Corruption Index, within the area of zero freedom of the Economic Freedom Index, and rendered it an inappropriate environment for investment according to the EBI, which has a negative impact on FDI flows.

Keywords: financial corruption, FDI, international indicators, Algeria.

Jel Classification Codes :D73 ;F21

* يمينة التجاني tidjani.yamina@univ-ouargla.dz

I- تمهيد :

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مع بداية التسعينات يشكل أحد أهم المصادر الرئيسية لتمويل التنمية الاقتصادية للدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وعليه اشتد التنافس بين الدول على جذب أكبر قدر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة للدور الهام الذي يلعبه هذا الأخير في نقل التكنولوجيا، وتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، ومساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية بها.

ومن أجل الظفر بالمزايا التي يتيحها الاستثمار الأجنبي المباشر، تسعى كل الدول ومن بينها الجزائر الى توفير المناخ الملائم لاستقطاب أكبر قدر من تدفقاته، وذلك من خلال إتباع سياسات اقتصادية مناسبة، واستخدام العديد من الحوافز والامتيازات المالية والضمانات التي تسهل قدومه، وإزالة الحواجز والعراقيل

التي تعيق طريقه، ويعتبر الفساد بصوره المختلفة أكبر التحديات التي مازالت تواجه مختلف هذه الدول، حيث يقف حاجز أمام الارتقاء بجاذبيتها للاستثمار الى مستويات مرضية، كونه من أهم العوامل التي يتخذها المستثمر الأجنبي في الحسبان عند اتخاذ قرار الاستثمار في أي بلد أجنبي.

وانطلاقا مما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة كالتالي:

كيف يؤثر الفساد المالي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب المؤشرات الدولية؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم اتباع الخطة التالية:

المحور الأول: مفاهيم حول الفساد المالي والاستثمار الأجنبي المباشر.

المحور الثاني: محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المحور الثالث: أثر الفساد المالي على جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تشخيص حالة الجزائر ومحاولة معرفة مستويات الفساد بها، وأثره على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بتحليل تصنيفها ضمن المؤشرات الدولية الخاصة بالمناخ الاستثماري.

الدراسات السابقة

دراسة نسيمة جلولي وميلود بورحلة (2021): المعنونة بالعلاقة الديناميكية ما بين الفساد، النمو الاقتصادي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتهدف هذه الدراسة الى البحث في العلاقة الديناميكية ما بين الفساد، النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر بدول أفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (2012-2019)، باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي لبيانات البانل، وكشفت النتائج أن انخفاض مستوى الفساد يؤثر إيجابيا ومعنويا على كل من النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر، كما أشارت الى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه ما بين الفساد والنمو الاقتصادي، وما بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر كذلك.

دراسة عقبة ريمي، عبد الحق طير وغريب بولرباح(2019): المعنونة بأثر الفساد على جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر، والتي هدفت الى قياس أثر الفساد على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في10 دول عربية باستخدام نماذج بانل للفترة 2003-2016، واعتمدت هذه الدراسة على بيانات تقرير مناخ الاستثمار الصادر على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر، ومؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية العالمية فيما يتعلق بالفساد، وقد توصلت الدراسة الى أن متغير الفساد كان له علاقة معنوية وعكسية، أي له تأثير سلبي، بحيث وجد أنه كلما زاد حجم الفساد بنسبة 1%، انخفض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية بنسبة 1.479%.

دراسة اسراء محمد الجمل (2018): جاءت بعنوان أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن حيث هدفت الى التعرف على واقع الفساد في الأردن من خلال مؤشرات الفساد الصادرة عن المنظمات الدولية ومن أهمها مؤشر مدركات الفساد، وتم استخدام طريقة الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة لاستقصاء أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن في الفترة (1995-2017)، وتوصلت الى وجود الأثر السلبي للفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر، وأظهرت أيضا وجود علاقة إيجابية بين كل من البنية التحتية، الحرية الاقتصادية، والنمو في الناتج المحلي الاجمالي مع الاستثمار الأجنبي المباشر.

دراسة مزهود هاجر وشرابي عبد العزيز (2017): تحت عنوان الاستثمار الأجنبي المباشر: أي دور للفساد؟، تقوم هذه الدراسة بتحليل بيانات 25 دولة نامية وناشئة للفترة الممتدة من 2004 الى 2015، بالاعتماد على بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية وباستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، وتوصلت الى التأثير السلبي للفساد

على الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث كلما زاد الفساد في بلد ما بنقطة واحدة سيؤدي الى تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 146.52 مليون دولار ، وضرورة أن تعمل كل دولة على تخفيض مستويات الفساد فيها، لكي ترفع من قيمة الاستمارات الأجنبية الواردة اليها.

دراسة Aysar Y.Fahad وMazen Ahmed (2016): المعنونة بـ تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الخارجة من النزاعات، والتي ركزت على دراسة تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الخارجة من الصراع وهي الجزائر والكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق وكينيا وبيرو وسيراليون وجنوب إفريقيا والسودان خلال الفترة من 1984-2013، حيث استخدمت الدراسة طريقة المربعات الأقل ديناميكية (DOLS) من أجل اختبار التأثير طويل المدى للفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي باستخدام Eviews 9 كحزمة إحصائية، حيث توصلت الى التأثير السلبي للفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الداخل، وأن زيادة الفساد بوحدة واحدة تقلل من الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الداخل بمقدار 1.34 وحدة.

دراسة Siva Prasad Ravi (2015): المعنونة بـ هل يؤثر الفساد في بلد ما على الاستثمار الأجنبي المباشر؟ دراسة عن القوى الاقتصادية العظمى الصاعدة الصين والهند، حيث اعتمدت هذه الدراسة على دراسة مقارنة قائمة على بعض الحالات لتأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين والهند. وقد توصلت الى أن الفساد أثر في الهند تأثيرا سلبيا على الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين أن هذا ليس صحيحا في الصين. وخلصت هذه الدراسة إلى أنه في حين أن الفساد يؤثر فعلا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلد ما، فإن الأثر يتوقف أيضا على طبيعة الفساد وليس فقط على حجم الفساد.

دراسة Peter A.Voyer و Paul W.Beamish (2004): هدفت هذه الدراسة التي جاءت تحت عنوان تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر الياباني، الى دراسة العلاقة بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر الياباني. وبالاعتماد على قاعدة بيانات تحتوي على 29.564 استثمارا يابانيا في 59 دولة من الاقتصاديات الصناعية والاقتصاديات الناشئة، وأشارت النتائج إلى أنه في البلدان الناشئة، حيث لا توجد أطر قانونية وتنظيمية شاملة للحد بشكل فعال من النشاط الاحتيالي، يؤدي الفساد إلى الحد من الاستثمار الأجنبي المباشر. ويتعين على المديرين أن يأخذوا في الاعتبار مستوى الفساد المتصور في تقييمهم لأي سوق قبل الاستثمار المحتمل.

.

II -مفاهيم حول الفساد المالي والاستثمار الأجنبي المباشر :

II -1-مفاهيم أساسية حول الفساد المالي

لقد تعددت تعاريف الفساد كل حسب وجهة نظره ومن الزاوية التي ينظر منها، بين باحثين ودارسين متخصصين، ومنظمات وهيئات دولية معنية بمكافحة الفساد

عرف روبرت كليتجارد Robert.Klitgard الفساد بأنه سلوك ينحرف على الواجبات الرسمية لدور عام بسبب مكاسب مالية، أو مكانة خاصة، أو سلوك يخرق القانون عن طريق ممارسة بعض السلوك الذي يراعي المصلحة الخاصة[1].

ويرى هنتنجون (Huntington) الفساد بأنه هو سلوك للموظف العام ينحرف به عن المعايير المتفق عليها لتحقيق أهداف وغايات خاصة[2].

ويعرف الفساد بأنه تصرف وسلوك وظيفي سيئ، هدفه الانحراف والكسب الحرام والخروج عن النظام العام لمصلحة شخصية[3].

ووفقا للأمم المتحدة يعرف الفساد على أنه سوء استعمال السلطة العامة لتحقيق أرباح أو مناهج خاصة، ويشمل ذلك جميع أنواع الرشاوي للمسؤولين المحليين أو السياسيين ولكنه يستبعد الرشاوي التي تحدث فيما بين القطاع الخاص[4].

عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه اتخاذ القرارات في الشأن العام، ولو على مستوى المشروع الهادف الى الربح، وبخاصة فيما يتعلق بتخصيص الموارد الاقتصادية وتوزيع العائد الاقتصادي، وفق اعتبارات المصلحة الخاصة، وليس وفق المصلحة العامة، أو حتى بالتضاد معها.

ووضعت المنظمة الصيغة التالية للفساد[5]:

الفساد = (الاحتكار+ حرية التصرف) – (المساءلة + النزاهة + الشفافية)

ومن خلال تعاريف الفساد التي قدمت من طرف الباحثين والهيئات التي لها علاقة بالفساد نستخلص أن للفساد الخصائص التالية:

- تتسم أعمال الفساد بالسرية التامة؛
- تعدد الأشخاص الذين يمارسون الفساد لتبادل المنافع والأرباح المشتركة؛
- الفساد يؤدي الى الاضرار بالمصلحة العامة؛
- اساءة استعمال الوظيفة العامة لتحقيق المصلحة الخاصة؛
- خيانة الثقة؛

- يتميز الفساد بتعدد مظاهره واختلاف أنواعه؛
- هدر المال العام؛
- يمارس بأساليب متعددة ومتشعبة، وتتطور بسرعة مع المستجدات التكنولوجية العلمية[6].

كما نجد عدة تصنيفات مختلفة للفساد وفقا للاتجاهات ووجهات نظر واضعيها، سنستعرض بعضها في الجدول رقم 01.

II 2-مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

وردت العديد من المفاهيم للاستثمار الأجنبي المباشر، سواء من طرف الباحثين والمفكرين الاقتصاديين، أو من طرف المؤسسات والهيئات الدولية، سنحاول أن نشير إلى بعضها فيما يلي:

يعرف عبد السلام أبو قحف الاستثمار الأجنبي المباشر على انه "تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع، هذا بالإضافة إلى القيام بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، وسيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة"[7]

في حين يعرفه علي عبد الفتاح أبو شرار بأنه يأخذ شكل إقامة شركة أو شراء كلي أو جزئي لشركة قائمة في دولة أجنبية سواء كان نشاطها إنتاجيا أو تسويقيا أو بيعيا أو خدميا... الخ، وموزع على عدد من الدول الأجنبية الأخرى بسيطرة المستثمر الأجنبي على رأس المال وتقنيات الإنتاج والإدارة والمهارات الأخرى[8].

وبالنسبة للبنك الدولي فيعرفه على انه استثمار يقوم على أساس المشاركة في الإدارة (غالبا 10 % من أصوات الادارة) في مشروع يتم تشغيله في دولة أخرى بخلاف دولة المستثمر، والمستثمر يرغب أن يكون ذا تأثير في مجلس الإدارة للمشروع، وله حصة محددة من الملكية[9].

بينما يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر على انه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر أخر(القطر المستقبل للاستثمار)[10].

تشير الدارسات والأبحاث الاقتصادية إلى وجود أنواع كثيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نذكر منها[11]:

1-الاستثمار المملوك: وهو من الأنواع الأكثر تفضيلا للشركات، إذ يضمن سيطرة الشركة بالكامل على الإنتاج والتسويق ويتمثل هذا النوع في قيام الشركات بإنشاء فروع للإنتاج والتسويق أو أي نوع أخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي في الدول الأخرى.

2-الاستثمار المشترك: وهو استثمار يشترك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، ويعد هذا الشكل أكثر شيوعا للتدفق الأجنبي، لأسباب سياسية واجتماعية، ويحصل الاستثمار في حالة انخفاض درجة تحكم الطرف الأجنبي والمساعدة في تعزيز الملكية الوطنية وذلك بإيجاد طبقة جديدة من رجال الأعمال.

3-مشروعات أو عمليات التجميع: وهي تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والبلد المضيف يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين، مثلا سيارة لتجميعها بشكل منتج نهائي.

4-عمليات الاندماج أو التملك: وهو قيام الشركات بالاندماج أو شراء شركات أخرى بما يعرف بالشركة القابضة أو التابعة وقد ازدادت هذه العمليات بالفترة الأخيرة وأصبحت مصدر أساسيا للاستثمار الأجنبي المباشر.

II-3- محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتمثل هذه المحددات التي قد تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة ما وهي نوعان[12]:

أولا-المحددات الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر: تعتبر بمثابة الشروط الإلزامية لجذب الاستثمار الأجنبي وأهمها:

* **المحددات السياسية:** تعتبر من أهم العوامل التي تؤثر في قرار المستثمر الأجنبي فطبيعة النظام السياسي ومدى الاستقرار فيه، يعتبر شرط أساسي لا يستغنى عنه، ويتوقف عليه الاستثمار حتى إذا كانت المردودية المتوقعة للاستثمار كبيرة فلا يمكن الاستثمار في ظل غياب الاستقرار السياسي.

* **المحددات الاقتصادية:** وتتمثل أهم هذه المحددات فيما يلي[13]:

- درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي: يميل المستثمر الأجنبي المباشر إلى التوجه إلى الاقتصاديات المفتوحة والتي تتميز بعدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج.

- القوة التنافسية للاقتصاد القومي: تمثل القوة التنافسية للاقتصاد أحد المحددات الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أنه كلما كان المركز التنافسي للدولة في حالة تحسن كلما زادت قدرتها على جذب المزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

– القدرة على إدارة الاقتصاد القومي: إن استمرار تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة مرهون بحسن إدارة الاقتصاد القومي والقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة، وما تنتهجه الإدارة الاقتصادية من سياسات لمواجهة هذه الظروف.

ثانيا–المحددات التكميلية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر: وتتمثل في:

– الرشوة والبيروقراطية والفساد الإداري: حيث يعتبر هذا العنصر مهم من أجل جلب المستثمرين الأجانب، فإن كثر الرشوة والبيروقراطية، وطول مدة اتخاذ القرار الاستثماري يعد عائق نحو عملية الاستثمار بالنسبة للدولة وبالنسبة للمستثمر الأجنبي؛

– حجم السوق ومعدل نموه: وهي من أهم محفزات جذب المستثمر الأجنبي، فهو يهتم بالحركية، التي يشهدها السوق في الدولة المضيفة، وذلك بمنح له فرصة كبيرة للاستثمار؛

– توافر الموارد البشرية المؤهلة: إن توفر العمالة المؤهلة والمدربة فنيا من العناصر الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن مثل هذه الشركات الأجنبية تستخدم تقنيات عالية ومتطورة تستوجب القدرة على التكييف معها.

II–4– أثر الفساد المالي على جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر

II–4–1–تحليل العلاقة بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر

لتحليل العلاقة بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر يتم بالوقوف على الأسس نظرية وتجريبية، حيث نجد من الناحية النظرية، وجهتا نظر مختلفتان تفسران العلاقة بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر، تشير إحدى وجهات النظر إلى أن الفساد على المدى القصير يزيد من تكلفة الاستثمار الأجنبي للشركة والمتمثلة على سبيل الذكر في[14]:

- أنه يتعين على الشركات دفع رشاوي (مماثلة للضرائب) ؛
- أنها تقوم بأنشطة تسعى إلى الحصول على إيجار يهدر الموارد؛
- يتعين عليها تحمل مخاطر إضافية متصلة بالعقود، لأن عقود الفساد غير قابلة للإنفاذ في المحاكم؛
- علاوة على ذلك، يقلل الفساد من إنتاجية المدخلات العامة (مثل البنية التحتية) والتي بدورها تقلل من جاذبية البلد.

في المقابل، تشير وجهة النظر الأخرى إلى أنه داخل البلدان البيروقراطية «ذات النوعية السيئة»، يمكن أن يساعد الفساد الشركات الأجنبية في تسريع المعاملات مثل الحصول على تصاريح التصدير والتراخيص وحتى الحصول على عقود حكومية من خلال دفع رشوة للمسؤولين.

أما من الناحية التجريبية فتم تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والفساد كعنصر من عناصر الجودة المؤسسية في البلدان المضيفة على نطاق واسع في المؤلفات. وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد توافق في الآراء بشأن مؤشر محدد في تمثيل الفساد، ويستخدم كل بحث مؤشرا مختلفا لقياس الفساد.

حيث ثبت تجريبيا التأثير السلبي للفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في دراسة Aysar Y.Fahad و(2016) Mazen Ahmed، التي استخدمت طريقة المربعات الأقل ديناميكية (DOLS) في البلدان الخارجة من الصراع وهي الجزائر والكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق وكينيا وبيرو وسيراليون وجنوب إفريقيا والسودان خلال الفترة من 1984-2013، وتوصلت الى التأثير السلبي للفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الداخل، وكذا دراسة اسراء محمد الجمل (2018): التي استخدمت طريقة الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة للفترة (1995-2017) في الأردن، من خلال مؤشرات الفساد الصادرة عن المنظمات الدولية ومن أهمها مؤشر مدركات الفساد، وتوصلت بدورها الى وجود الأثر السلبي للفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا ما أكدوه نسيمة جلولي وميلود بورحلة (2021)، في دراستهما التي استخداما فيها نموذج متجه الانحدار الذاتي لبيانات البانل، خلال الفترة (2012-2019)، وتوصلوا الى أن انخفاض مستوى الفساد يؤثر إيجابيا ومعنويا على كل من النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر.

في حين ثبت من الناحية التجريبية التأثير الايجابي للفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر، في دراسة(2005) Egger and Winner ، التي استخدمت مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية لدراسة العلاقة بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي في 73 دولة متقدمة وأقل تقدمًا خلال الفترة من 1995 إلى 1999، وتوصلت الى أن الفساد يعزز الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي[15]، واستنادا إلى التحليل الذي أجراه Smarzynska and Wei (2000)على مستوى الشركات في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية يغطي 1405 شركة في الفترة 1989-1995، وجدوا أن الفساد يعزز الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك مع المستثمرين المحليين، ويقدم Stoddard and Noy (2015) دليلا آخر من البلدان التي تعاني من أزمات مالية والتي تقوم بتحليل بيانات 40 فريق من البلدان الناشئة والنامية خلال الفترة من عام 1987-2009، باستخدام كل من مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر المخاطر القطرية ICRGلقياس الفساد وإيجاد أن الفساد يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر[16].

في حين توصل Siva Prasad Ravi (2015) الى الأثر السلبي للفساد على الاستثمار الأجنبي في الهند والأثر الإيجابي له في الصين، وهذا ما عززه Rock T.Michael و Bonnett Heidi (2004)اللذان توصلا الى الأثر السلبي للفساد على النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي في الدول المتقدمة في حين يرفع الفساد من النمو الاقتصادي والاستثمار في عدة دول ذات اقتصاديات حديثة من شرق اسيا .

II-4-2- أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

من حق المستثمر الأجنبي أن يطمئن الى المناخ الاستثماري للدولة التي ينوي استثمار أمواله فيها، فمهما توفرت للمستثمر التسهيلات الأساسية في القطر المصنف لاستثماره ومهما كان من أمر الإعفاءات الضريبية والامتيازات التي يتمتع بها هذا القطر، فهو سيظل مترددا في استثمار أمواله فيها ما داما شبح الفساد قائما، ذلك أن الفساد يرسل إشارة الى المستثمرين مفادها أن سيادة القانون غير مطبقة في هذه الدولة، فانعدام الثقة يبقى أكبر عائق لتدفق الاستثمارات الأجنبية ولن يقيد في ازالته الا الإحساس بالطمأنينة في مواجهة الأخطار غير التجارية، وقد أدركت الجزائر هذه الحقيقة خاصة في تزايد غير المسبوق الذي يميز هذه الظاهرة واتساع دائرته وتشابك حلقاته بدرجة لم يسبق لها مثيل من قبل، وأصبح يهدد مسيرة التنمية الاقتصادية، ولعل ما أفضحت عنه بعض وقائع قضايا الفساد المالي والإداري وأثارها على الأداء الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة لدليل على مدى تغلغل قيم الفساد وممارسته في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية وانعكاساتها على الجوانب الاجتماعية[17].

أولا-واقع الفساد المالي في الجزائر

عانت الجزائر طويلا من الفساد بكل أشكاله على غرار كل الدول، حيث شهدت الجزائر قضايا متعددة لها علاقة بالفساد المالي والإداري على كل المستويات، وتجلى ما تم كشفه في فضائح الاختلاس والرشوة والصفقات المشبوهة وهدر المال العام...الخ
حيث ان القوانين والاتفاقيات التي وقعت عليها الجزائر ليست جدية لمكافحة الفساد بل الأخطر من ذلك أصبح النظر الى الفساد على أنه جزء وأداة لا تتجزأ من النظام الاقتصادي السائد بالجزائر، ولعلى ما يدعم هذا الطرح الفضائح الكبيرة التي خرجت للعلن مؤخرا ومن بينها الطريق السيار، سونطراك، كمال البوشي، التبيض المقنن لأموال وغيرها، والتي تورطت فيها أيدي داخلية شملت حتى المسؤولين في أعلى هرم السلطة إضافة الى جهات أجنبية متواطئة، وسنذكر بعض قضايا الفساد في العشرية الأخيرة فيما يلي[18]:

- **فضيحة الطريق السيار شرق-غرب:** تعتبر قضية الفساد المالي والرشوة التي مورست في المشروع الذي وصفته السلطات العمومية ب " مشروع القرن" والذي يمتد من الحدود الشرقية للبلاد الى الحدود الغربية على مسافة أكثر من 1200 كم، من أضخم قضايا الفساد في الجزائر، والتي أصبحت تعرف بفضيحة القرن، فالمشروع بدا ب 4 مليارات دولار، ووصل الى 11 مليار دولار ونسبة إنجازه لم تتعدى 40%، أما التكلفة الاجمالية للمشروع بعد إتمام إنجازه فترجح أن تتعدى 20 مليار دولار وهو مبلغ ضخم جدا، يكفي حسب الخبراء لإنجاز طريقين سيارين الأول شرق-غرب والثاني شمال-جنوب، إضافة لهذا المشروع شهد تقديم رشاوي وعمولات للمتهمين نظير تسهيلات وخدمات غير قانونية لشركات أجنبية أهمها الشركة الصينية 'CRCC-CITIC' المكلفة بإنجاز الشطر الغربي من هذا المشروع.
- **فضيحة المجمع البترولي سوناطراك 1و2:** تعتبر فضيحة سوناطراك من أكبر ملفات الفساد التي طالت العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، وأحدثت ضجة كبيرة لدى الرأي العام لما فيها من نهب لأموال الشعب وتهريبها للخارج عن طرق تدليسية من طرف إطارات ومسؤولين نافذين في الدولة، وقد خلصت التحقيقات القضائية بشأنها الى ادانة 18 متهم على رأسهم المدير العام "محمد مزيان" وبخليه في ابرام 3 صفقات وتضخيم فواتيرها، بالرغم من اسقاط التهم عن شخصيات نافذة كان لها يد مباشرة على غرار وزير الطاقة الأسبق "شكيب خليل" رغم تصريحات المتهمين التي تدينه، وقد واجه المتهمون تهم ثقيلة منها تبيض الموال، ابرام صفقات اقتصادية، إعطاء امتيازات غير مبررة.... الخ.

وقد توصلت التحقيقات الى أن الشركة أمضت 5 صفقات مشبوهة بقيمة 1100 مليار سنتيم مع الشركة الألمانية 'funkwerk' في إطار مشروع انشاء نظام المراقبة البصرية والحماية الالكترونية لجميع مركبات مجمع سوناطراك على مستوى التراب الوطني، والفضيحة الثانية تتعلق ب 200 مليون دولار رشاوي مقابل تمكين ''saipam'' من مشروع أنبوب الغاز غالسي الرابط بين الجزائر وسردينيا، إضافة الى فضيحة مناقصة تهيئة وترميم مقر غرمول ب قيمة 73 مليون أورو وهو مبلغ يكفي لبناء مقر جديد، إضافة الى اسناد صفقة الترميم لشركة ألمانية بطريقة مشبوهة.

- **فضائح فساد في مجمع سونلغاز**: قدمت الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته خلال جانفي 2014تقريرها السنوي الذي تضمن 30 ملفا، شمل العديد من القطاعات من بينها فضائح مجمع سونلغاز، تتصدرها العقود التي وقتها الشركة بقيمة اجمالية فاقت 1.5 مليار دولار مع الشركات الإيطالية لبناء محطات توليد الطاقة، الى جانب تورطها في قضايا ابرام صفقات عمومية مخالفة للتشريع بغرض إعطاء امتيازات للغير، والتوظيف عن طريق التراضي وتبديد المال العام، والتي تورط فيها المدير العام لمجمع سونلغاز والأمين العام ومديري الموارد البشرية والشؤون المالية وعدد من إطارات المجمع[19].

وكشف المحاكمات التي انطلقت شهر ديسمبر 2019، عن خسائر الدولة التي تسبب فيها الوزراء وكبار المسؤولين المتورطين في قضايا الفساد والمقدرة بحوالي 12 ألف مليار دينار، وهو ما يعادل قرابة 70 مليار دولار، وهي المبالغ التي بددت في منح امتيازات واعتمادات وابرام صفقات واعفاءات من الضرائب، وقد تم تحديدها في الأحكام الصادرة عن محكمة الجنح بسيدي أمحمد، ونذكر منها ملفات الفساد التالية[20]:

- **ملف الفساد المتعلق بتركيب السيارات**: والذي تورط فيه الوزيران الأسبقان أحمد أويحي وعبد المالك سلال وعدد من الوزراء ورجال الأعمال، المتابعين بجنح منح عمدا للغير امتيازات غير مبررة في مجال الصفقات العمومية غير مطابقة للأحكام التشريعية المتعلقة بتركيب السيارات فب الجزائر، وقد قدرت الخسائر بـ 13 مليار دينار جزائري.
- **قضية عائلة "هامل"**: حيث تسبب المتهمون في قضية عائلة هامل وعلى رأسهم المدير العام الأسبق للأمن الوطني وأبنائه وزوجته الى جانب إطارات ووزراء سابقين، حسب أرقام الخزينة العمومية في تبديد 200 مليار دينار جزائري.
- **ملف مجمع "سوفاك"**: كبد رجل الأعمال صاحب مجمع "سوفاك" مراد عولمي خزينة الدولة خسائر تقدر ب 250 مليار دينار جزائري.
- أما ما يتعلق برجل الأعمال والرئيس السابق لـ "الأفسيو" علي حداد فقد كبد الخزينة العمومية خسائر فادحة تقدر ب 10ألاف مليار دينار جزائري، وبدوره فان رجل الأعمال محي الدين طحكوت، كبد الخزينة العمومية خسائر فادحة تقدر ب 300 مليار دينار جزائري، وقدرت الخسائر التي تسبب فيها الاخوة كونيناف لخزينة الدولة المتابعين بتهم تبيض الأموال والعائدات الاجرامية ب 277 مليار دينار جزائري.

ثانيا–واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر

لتحليل المناخ الاستثماري الجزائري يتم بالاعتماد على بعض المؤشرات الدولية المتاحة والمستخدمة في قياس مدى ملائمة ظروف بيئة الأعمال الجزائرية في استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- **وضع الجزائر في مؤشر الشفافية**

للتعرف على وضع الفساد في الجزائر خلال الأعوام من2010 الى 2022 تم الاعتماد على مؤشر مدركات الفساد Corruption Perceptions Indexالصادر عن منظمة الشفافية العالمية، الذي كانت تتراوح قيمته بين الصفر والعشرة قبل سنة2012، ومن سنة 2012 أصبحت تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر والمائة، حيث يعكس الصفر(أعلى فساد) والمائة (أقل فساد)، واستنادا لتقارير منظمة الشفافية الدولية كان الجدول رقم02..

من الجدول رقم 02 نلاحظ أن تصنيف الجزائر في أحسن الأحوال لم يتعدى 36 من أصل 100 وهي نقطة ضعيفة جدا بالنسبة لمؤشرات المنظمة، والتي ترى أن حصول أي دولة على نقطة في حدود ال ثلاثون نقطة، هو مرادف لانتشار الفساد بشكل واسع في دواليب السلطة ومؤسساتها الإدارية وانعدام الإرادة السياسية لمحاربتها.

وبحصول الجزائر على تصنيف ما بين 32 الى 36 درجة من أصل 100، يعني أنها في نظر المستثمرين المحليين والأجانب والمنظمات الدولية، هي من الدول ذات المستويات العالية من الفساد والرشوة التي تمثل عقبة حقيقية أمام إقامة المشاريع الاستثمارية، وتؤدي الى زيادة تكلفة انجازها.

فلو نقارن هذا التصنيف مع بعض الدول العربية التي لها توجه أكبر نحو الاستثمارات الأجنبية مثل الامارات، قطر، عمان، السعودية، مصر.... الخ سنجده متأخر وسيء جدا[21].

وفي هذا الصدد، أشار تقرير التنافسية العالمي لسنة 2015/2014 والذي تم فيه استقصاء اراء شركات أجنبية حول قيود ممارسة الأعمال وإنجاز المشاريع في دولة ما، الى أن الفساد يعتبر ثالث أهم عقبة تقف في وجه الاستثمار بنسبة 16%.

- **وضع الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية**

يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية منذ سنة1995 عن معهد هيرتاج، ويتكون هذا المؤشر من مؤشرات فرعية متمثلة في :حقوق الملكية، الفعالية القضائية، نزاهة الحكومة، العبء الضريبي، الإنفاق الحكومي، الحرية المالية، حرية العمل، العمالة الحرة، التحرر النقدي، الحرية التجارية، ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية. وتصنف مستويات الحرية الاقتصادية وفقا للمؤشر كما جاء في الجدول رقم 03:

لأجل معرفة مكانة الجزائر وفق مؤشر الحرية الاقتصادية تم الاستناد على التقارير الصادرة عن هذا المؤشر، والجدول رقم 04 يوضح ترتيب الجزائر من 2010 الى 2022.

نلاحظ من الجدول رقم 04 ان الجزائر حسب الدليل صنفت في السنوات 2010، 2011 و2012 ضمن دائرة الحرية الضعيفة، لتتذبذب في السنوات 2013، 2014، 2015، و2016 بين منطقة الحرية المعدومة والضعيفة، لتدخل في الفترة من 2017 الى 2022 في منطقة الحرية المعدومة، ويرجع سبب التدني في ترتيب الجزائر الى هذا الحد كونها لم تقم بأي إصلاحات من شأنها تحسين وضعها ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية، ويمكن تسجيل الملاحظات التالية[22]:

- أغلب المؤشرات أقل من 50 نقطة، وبالتالي فهي تمثل مجالات معدومة للحرية الاقتصادية؛
- يؤثر جمود القوانين والتشريعات والتنظيمات الخاصة بالاستثمار بشكل كبير على حقوق الملكية خاصة من حيث التسجيل ونقل الملكية وهو ما يقلل من ضمان توطينه بالنسبة للمستثمر خاصة الأجنبي منه؛
- يمثل الفساد بمختلف أشكاله عقبة رئيسية أمام الاستثمار ما يرفع من حجم المعوقات الإدارية والبيروقراطية (الفساد الإداري)، وكذا الفساد المالي أمام الاستثمار والتجارة الخارجية...إلخ؛
- ساهم انفتاح الاقتصاد الجزائري على سياسة مالية توسعية (2001-2014) نتيجة الطفرة النفطية خلال تلك السنوات بارتفاع الإنفاق التوسعي في زيادة التدخل الحكومي في مختلف المجالات الاستثمارية في ظل غياب أو تغييب للقطاع الخاص؛
- تشكل السيطرة شبه الكلية للمؤسسات المالية المصرفية التابعة للقطاع العمومي في النظام المصرفي الجزائري أساس ضعف الحرية المالية، في ظل غياب المنافسة مع المصارف الخاصة والأجنبية الأخرى نتيجة تدخل السلطات النقدية في عمل تلك المصارف، وفي ذلك تقاطع مع ما سبق الإشارة إليه بالتدخل الحكومي.

بالنظر الى المؤشرات الفرعية السابقة نجد أن الجزائر لازالت تتميز بالكثير من القيود التي تحد الاستثمار الأجنبي بسبب كثرة الاجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية ومختلف مظاهر الفساد، وغموض القوانين والتشريعات المنظمة للعمل التجاري والمالي وهو ما يستوجب عليها العمل على محاربة الفساد ونشاط السوق السوداء وحماية حقوق الملكية لتسهيل العملية الاستثمارية.

- **وضعية الاقتصاد الجزائري في مؤشر سهولة أداء الأعمال**

يتكون مؤشر سهولة أداء الأعمال من 10 مؤشرات فرعية تقيس مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية، وجاء ترتيب الجزائر في هذا المؤشر حسب الجدول رقم 05.

من خلال تحليل المعطيات الواردة في الجدول رقم 05 يتبين لنا أن ترتيب الجزائر يتراوح بين 136 و166 من أصل 190 دولة، وهي في تراجع مستمر لتسجل أسوء ترتيب سنة 2018 بمرتبة 166، ثم استقرت في المرتبة 157 سنتي 2019 و2020، نتيجة التراجع المستمر في أغلب المؤشرات الفرعية، فالبنظر مثلا الى مؤشر سهولة أداء الأعمال لسنة 2020 نجد أن:

- يحتاج المستثمر 152 يوم لبدء مشروعه، أي حوالي 05 أشهر عبر 12 اجراء وهي مدة طويلة مقارنة من بعض دول العالم للتي لا تحتاج الا أيام معدودة لانطلاق المشاريع بها؛
- كما يحتاج الى 127 يوم لاستخراج تراخيص البناء ب 19 اجراء، و102 يوم للحصول على الكهرباء ويعود كل هذا الي البيروقراطية وكثرة الإجراءات الإدارية؛
- أما اذا أراد المستثمر الحصول على ائتمان من البنوك المحلية أو المؤسسات المالية فانه يحتاج 181 يوم ما يعادل 06 أشهر جراء ضعف النظام المالي والمصرفي ومحدودية صيغ التمويل المقدمة للمتعاملين الاقتصاديين؛

- في حين جاء ترتيب الجزائر في مؤشر تسوية الاعسار الأحسن نسبيا بين المؤشرات الفرعية العشرة فنجد المدة اللازمة لتسوية وتصفية النشاط الاستثماري يقدر 1.3 سنة، ومع ذلك فهو مؤشر ضعيف يدل على ضعف التشريعات الخاصة تصفية المشاريع واغلاقها.

ومن خلال تحليل أهم مكونات مؤشر سهولة أداء الأعمال في الجزائر، يتضح أن كثرة الإجراءات الإدارية والبيروقراطية تقف عقبة أمام المستثمرين الأجانب سوآءا عند تأسيس الكيان القانوني للمشروع الاستثماري (بدء المشروع، تراخيص البناء، تسجيل الملكية)، أو عند دخوله حيز الاستغلال (صعوبة الحصول على التمويل، الارتفاع في الضغط الضريبي)، وهذا ما يجعل من المناخ الاستثماري للجزائر غير جاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما يبينه الجدول رقم 06،حيث نلاحظ أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوارد إلى الجزائر شهدت تطورا ملحوظا من سنة 2010 الى 2011، لكن شهد انخفاض مستمر في سنوات من 2012 إلى 2015، وذلك على الرغم من أن الجزائر كانت ضمن الدول الإفريقية العشرة الأولى في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2010. فنجد الانخفاض في حجم التدفقات يعود إلى التدابير الحمائية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية وفرض قوانين جديدة متعلقة بالاستثمار الأجنبي كفرض قاعدة 49/51 لصالح الشريك الجزائري، حيث سجلت التدفقات قيمة سلبية سنة 2015 بسبب مغادرة أغلب الشركات الأجنبية أرض الجزائر، واكتشاف قضايا الفساد في أكبر القطاعات كقضية سونطراك 1 و2 وحالات الفساد في مجال الكهرباء (سونلغاز)، حيث أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر هي في قطاع المحروقات، وتدني قيمة الدينار الجزائري، ثم نجدها تعافت قليلا سنة 2016 ثما عاودت الانخفاض لتصل سنة 2021 الى 870 مليون دولا، بسبب الإجراءات البيروقراطية وضعف القطاع المالي وعدم وجود بورصة نشطة، وغيرها من العوائق التي تعيق الاستثمار في الجزائر، والتي يفسرها ترتيب الجزائر ضمن دائرة الحرية الاقتصادية المعدومة خلال السنوات الأخيرة، وترتيبها في ذيل التصنيف الخاص بمؤشر سهولة أداء الأعمال وهذا ما يؤكده تقرير مؤشر مدركات الفساد الذي يصنف الجزائر ضمن الدول عالية الفساد.

IV- نتائج الدراسة

جاءت هذه الدراسة للبحث في أثر الفساد المالي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال معرفة وتحليل وضع الجزائر ضمن المؤشرات الدولية، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها كما يلي:

-ان انتشار الفساد بكل مظاهره وفي شتى القطاعات بالجزائر جعلها تصنف ضمن الدول عالية الفساد حسب مشر مدركات الفساد؛

-يعتبر المناخ الاستثماري في الجزائر غير ملائم لاستقطاب وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك لانعدام الحرية الاقتصادية في مجالات الأعمال والاستثمار وهذا ما أكده تحليل المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية؛

-كثرة الإجراءات الإدارية والبيروقراطية تقف عقبة أمام المستثمرين الأجانب سواءا عند تأسيس الكيان القانوني للمشروع الاستثماري، أو عند دخوله حيز الاستغلال؛

-ان تصنيف الجزائر في المراتب الأخيرة في المؤشرات الدولية الخاصة بالفساد أثر سلبا على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لها؛

- يجب على الجزائر تحسين مناخها الاستثماري عن طريق تفعيل الشفافية والمساءلة ومؤشرات الحوكمة لمكافحة الفساد والحد من اثاره السلبية؛

وبالتالي تؤيد هده الدراسة الاتجاه الذي يرى أن انتشار الفساد بكل مظاهره وبشتى انواعه في بلد ما يؤشر سلبا على الاستثمار الأجنبي المباشر.

- ملاحق:

الجدول رقم 01: أشكال الفساد وخصوصياته

نوع الفساد	المصدر	شمولية التأثير	سهولة الاكتشاف	درجة العلنية
الفساد الصغير	صغار الموظفين	جزئي ومحدود بأفراد	سهل الاكتشاف	واضح
الفساد الكبير	كبار الموظفين	شامل التأثير	صعب الاكتشاف	واضح الى متوسط الغموض
الفساد السياسي	كبار السياسيين والقادة	شامل التأثير	في بعض الحالات صعب الاكتشاف	واضح الى متوسط الغموض
الفساد الثقافي	مؤسسات الاعلام ومراكز البحث	شامل التأثير	صعب الاكتشاف	علني مبطن

		(التضليل الجمهوري)	ومعقد بسبب غياب النوايا الحسنة	
الفساد الإداري	الجهاز الإداري والعاملين فيه	محدود	سهل الاكتشاف	غير واضح
الفساد الشامل	جميع الأجهزة في الدولة والشركات	شامل معتمد على شيوع ثقافة الفساد	سهل الاكتشاف	واضح
الفساد الجزئي	أجهزة وادارات محددة وموظفين محددين	محدود	سهل الاكتشاف	غير واضح
الفساد الحضاري الاجتماعي	المجتمع وثقافته وحضارته	شامل التأثير	صعب الإحساس به لوجود القناعات المسبقة	معلن ويفهم بالعكس
فساد منظمات الأعمال الخاصة	مدراء وموظفي الشركات وقد يساعد المجتمع	محدود	سهل الاكتشاف	متوسط الوضوح

المصدر: عز الدين بن تركي، منصف شرفي، الفساد الإداري، أسبابه وأثاره وطرق مكافحته، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة 6-7 ماي 2012، ص6.

الجدول رقم 02: تصنيف الجزائر في مؤشر الشفافية للفترة 2010-2022

السنة	عدد الدول التي يشملها التقرير	ترتيب الجزائر	المؤشر
2010	178 دولة	110	2.9
2011	182دولة	112	2.9
2012	174دولة	105	34
2013	175دولة	94	36
2014	174 دولة	100	36
2015	167 دولة	88	36
2016	176 دولة	108	34
2017	180 دولة	112	33
2018	180 دولة	105	35
2019	180 دولة	106	35
2020	180 دولة	104	36
2021	180 دولة	117	33
2022	180 دولة	116	33

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا على موقع منظمة الشفافية العالمية https://www.transparency.org/en/cpi.

الجدول رقم 03: تصنيف مستويات الحرية الاقتصادية

قيمة المؤشر	التصنيف
100-80	حرية كاملة
79.9-70	حرية شبه كاملة
69.9-60	حرية معتدلة
59.9-50	حرية ضعيفة
49.9-0	حرية معدومة

المصدر: حكيمة حليمي، ليلى حليمي، دراسة تحليلية إحصائية لمؤشر الحرية الاقتصادية ودوره في تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر سنة 2018 باستخدام طريقة ACP، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد07، العدد12، ديسمبر2019، ص ص 250، 251.

الجدول رقم 04: تصنيف وترتيب الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2010-2022

السنة	الدليل	حقوق الملكية	نزاهة الحكومة	التحرر من الفساد	العبء الضريبي	الانفاق الحكومي	الصحة المالية	حرية العمل	العمالة الحرة	التحرر النقدي	حرية التجارة	حرية الاستثمار	الحرية المالية	تصنيف الحرية
2010	56.9	30.0	32.0	غير متاح	83.5	73.4	غير متاح	71.2	56.4	77.2	70.7	45.0	30.0	ضعيفة
2011	52.4	30.0	28.0	غير متاح	83.5	62.4	غير متاح	69.4	52.9	75.4	72.8	20.0	30.0	ضعيفة
2012	51.0	30.0	29.0	غير متاح	82.9	47.9	غير متاح	66.3	54.4	76.3	72.3	20.0	30.0	ضعيفة
2013	49.6	30.0	29.0	غير متاح	80.4	44.1	غير متاح	65.2	52.6	76.6	67.8	20.0	30.0	معدومة
2014	50.8	30.0	28.7	غير متاح	80.5	51.0	غير متاح	66.3	48.3	67.8	60.8	45.0	30.0	ضعيفة
2015	48.9	30.0	36.0	غير متاح	80.0	38.7	غير متاح	66.6	50.5	71.2	60.8	25.0	30.0	معدومة
2016	50.1	25.0	36.0	غير متاح	81.0	59.4	غير متاح	62.1	48.2	68.1	60.8	30.0	30.0	ضعيفة
2017	46.5	38.2	31.7	29.6	81.1	51.0	19.8	62.1	49.5	67.0	63.3	35.0	30.0	معدومة
2018	44.7	27.8	29.0	35.2	74.0	45.9	19.2	68.1	48.7	69.9	63.5	25.0	30.0	معدومة
2019	46.2	31.6	28.9	36.2	76.4	48.7	18.7	61.6	49.9	74.9	67.4	30.0	30.0	معدومة
202	46.	37.	28.3	35.	75.	52.6	17.	63.	50.	76.	66.	30.0	30.	معدوم

0	9	9		0	4		3	0	5	2	2		0	ة
2021	49.7	34.0	32.7	41.6	67.2	55.4	49.1	63.5	51.3	84.3	57.4	30.0	30.0	معدومة
2022	45.8	27.9	30.1	29.7	67.2	57.1	38.6	50.0	51.5	80.1	57.4	30.0	30.0	معدومة

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية لعدة سنوات الموجودة على موقع الحرية الاقتصادية https://www.heritage.org/index/

الجدول رقم 05: وضع الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة 2010-2020.

السنة	الترتيب الكلي للمؤشر	بدء المشروع	استخراج تراخيص البناء	الحصول على الكهرباء	تسجيل ملكية الصل العقاري	الحصول على الائتمان	التجارة عبر الحدود الدولية	حماية المستثمر	سداد الضرائب	تنفيذ العقود التجارية	تسوية الاعسار
2010	136	147	110	122	160	135	122	73	168	123	51
2011	143	150	117	165	165	138	123	74	162	123	52
2012	148	153	118	164	167	150	127	79	164	122	59
2013	151	159	136	139	174	26	131	95	174	128	61
2014	147	139	122	150	156	169	131	123	174	120	94
2015	154	141	127	147	157	171	131	132	176	120	97
2016	163	145	122	130	163	174	176	174	169	106	73
2017	156	142	77	118	162	175	178	173	155	102	74
2018	166	145	146	120	163	177	181	170	157	103	71
2019	157	150	129	106	165	178	173	168	156	112	76
2020	157	152	127	102	165	181	172	179	158	113	81

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على تقارير البنك الدولي للفترة 2010-2020(WORLD BANK GROUP)

الجدول رقم 06: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر للفترة 2000-2021 (بالمليون دولار)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
حجم التدفق	2264	2571	1499	1697	1507	584-	1637	1232	1466.1	1382	1143	870

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية لمناخ الاستثمار الصادرة على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

- الإحالات والمراجع :

[1]-محمد علي إبراهيم الخصبة (2008)، الفساد المالي والإداري وسبل مكافحته، الملتقى العربي الثالث حول آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري، ورشة عمل مكافحة أعمال الرشوة والفساد، الرباط،11-15ماي 2008، ص 5.

[2]-Huntington S.P(1970), Modernization and Corruption, In Heidenheimer, A.J., Political Corruption, Reading In Comparative Analysis, Holt, Rinehart, N.Y ,p.45.

[3]-أحمد رشيد (1976)، الفساد الاداري، الوجه القبيح للبيروقراطية المصرية، مطبوعات دار الشعب، القاهرة، ص86.

[4]-ابتهال محمد رضا داود(2011)، الفساد الإداري وأثاره السياسية والاقتصادية مع إشارة لتجربة العراق في الفساد، دراسات دولية، العدد 48، جامعة بغداد، العراق، ص 2.

[5] -موقع منظمة الشفافية الدولية،www.transparency.org ، تاريخ التصفح 2022/12/30، 19:29.

[6]-سارة بوسعيد (2018)، عقون شراف، واقع الفساد في الجزائر اليات مكافحته مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جوان، ص 306.

[7] -عبد السلام أبو قحف (2003)، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية،ص ص 266-267.

[8]-علي عبد الفتاح أبو شرار (2007)، الاقتصاد الدولي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، ص233.

[9]- World Bank, Development Committee Meeting (1991), The Role of Foreign Direct Investment in Development Washington, p05.

[10]-صياد شهيناز (2013/2012)، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، ص 11.

[11] -دينا أحمد عمر (2007)، أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد 68، بغداد، ص 135.

[12] -دلال بن سمية (2008)، صالح مفتاح، واقع وتحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، العدد 43، ص ص110-111.

[13] -فريد أحمد قبلان (2008)، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات، دارسة مقارنة، دار النهضة العربية، بيروت، ص 22-25.

[14]- Aysar Y. Fahad, Mazen Ahmed(2016) , The Impact of Corruption on Foreign Direct Investment (FDI) in Post-Conflict Countries: A Panel Causality Test, Journal of Advanced Social Research Vol.6 No.3, p03.

[15]- Egger, P. & Winner, H(2005). Evidence on corruption as an incentive for foreign direct investment. European journal of political economy, v 21, 932-952.

[16] - Aysar Y. Fahad, Mazen Ahmed(2016), The Impact of Corruption on Foreign Direct Investment (FDI) in Post-Conflict Countries: A Panel Causality Test, Journal of Advanced Social Research Vol.6 No.3, p04.

[17]-بن عزوز محمد (2016)، الفساد الإداري الاقتصادي، أثاره واليات مكافحته حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة الاقتصادية، العدد 07، الجزائر، ص 197.

[18] -زاوي عيسى(2019)، أثر الفساد المالي على جهود التنمية الاقتصادية بالجزائر، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، ص ص249 250.

[19] -عبد القادر بلخضر (2014)، اليات قياس ومكافحة الفساد في ظل سيادة الحكم الراشد-حالة الجزائر، دراسات-العدد الاقتصادي، المجلد 05، العدد 02، الأغواط، ص 77.

[20] -مصطفى عنبر (2020)، 70 مليار دولار خسائر الجزائر من مسئولين سابقين متهمين بالفساد، مقال منشور في مجلة اليوم السابع الأحد 2020/09/20، القاهرة، تاريخ الاطلاع عليه 2022/12/29 على الموقع https ://www.m-youm7.com

[21] -زاوي عيسى(2019)، مرجع سبق ذكره، ص 250.

[22] -حكيمة حليمي، ليلى حليمي (2019)، دراسة تحليلية إحصائية لمؤشر الحرية الاقتصادية ودوره في تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر سنة 2018 باستخدام طريقة ACP، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد07، العدد12، ديسمبر2019، ص 252.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

يمينة التجاني، محمد لحسن علاوي (2023)، **أثر الفساد المالي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب المؤشرات الدولية خلال الفترة (2010-2020)**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 10 (العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 93-106.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Algerian Review of Economic Development is licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0).